● أخبار قصيرة

معدل النمو الاقتصادي للبلاد يتجاوز الـ٦٪

صرح وزير الاقتصاد والمالية بأن معدل النمو الاقتصادي للبلاد تجاوز الـ٦ ٪.

وأوضح إحسان خاندوزي، الثلاثاء، بأنه وفقاً لما أعلنه البنك المركزي فان المؤشرات الاقتصادية لإيران قد أشارت تكراراً إلى النمو المستقر في الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الحالي، لافتاً إلى أن النمو الاقتصادي قد بلغ ٥/١ ٪ شاملاً النفط، بينما بلغ ٢/٥ ٪ بدون النفط.

وفي سياق نمو القطاع النفطي، أفاد خاندوزي بأن نمو القطاع النفطي بلغ هذا الخريف معدل ٢١/٨ ٪ بينما سجل ١٠/٨ ٪ في خريف العام الماضي، مما يظهر نمو النفط بمقدار الضعف مقارنة بخريف العام الماضي، وهذا يعني أن إيران كانت ناجحة جداً في كسر العقوبات المفروضة عليها.

بناء ٤٠٠ ألف وحدة سكنية قروية خلال عامين ونصف

أعلن وزير الطرق والتنمية الحضرية بأن أكثر من ٤١٨ ألف وحدة سكنية قروية مكتملة أو قيد الإنشاء في الحكومة الثالثة عشرة (الحالية). وقال مهرداد بذرباش: هنالك ٤١٨ ألفاً و٣٩٨ وحدة سكنية في القرى مكتملة أو قيد الإنشاء، ومن بين محافظات البلاد تحظى سيستان وبلوشستان بالعدد الأكبر من هذه الوحدات.

وأضاف: إن نسبة المشاريع الريفية قيد الإنشاء والمنجزة تتجاوز ٩٠٪ في محافظتي يزد وهرمزكان مقارنة بالخطة الوطنية على مستوى البلاد. وتابع: إنه تم إعطاء مهمة خاصة لبنك الإسكان والصندوق الوطني للإسكان لخلق المزيد من الإمكانيات في مجال توفير الموارد المالية لبناء مشاريع النهضة الوطنية للإسكان.

إستثمار أفغاني بقيمة ٣٥ مليون دولار في ميناء تشابهار

أعلن مدير شؤون الترانزيت الدولي في وزارة الصناعة والتجارة الأفغانية عن السعي لاتخاذ خطوات إيجابية نحو تطوير العلاقات التجارية الإيرانية - الأفغانية. وقال محمدالله بختيار: قمنا بزيارة إلى ميناء تشابهار لإزالة العوائق ودراسة المشاكل التي يواجهها التجار والمستثمرون الأفغان من أجل اتخاذ خطوات إيجابية نحو تطوير العلاقات التجارية الإيرانية - الأفغانية. وذكر: إن أحد الأهداف الرئيسية للزيارة هو التعرف على قدرات وإمكانات الاستثمار في هذا الميناء حتى نتمكن من زيادة التواصل يوماً بعد يوم لأن إيران جارة وصديقة جيدة لنا. وأضاف: إن أفغانستان دولة غير ساحلية؛ ونظراً لاتصال ميناء تشابهار بمياه المحيط الهندي، فبالإمكان تصدير البضائع الأفغانية عبره إلى العالم، ويسعدنا أن المسؤولين في تشابهار يؤكدون دائماً على تطوير العلاقات وتسهيل التجارة، لاسيما وأن كثيراً من المستثمرين الأفغان موجودون في هذا الميناء.

مديرعام غرب اسيا في منظمة تنمية التجارة:

سورية من الدول المستهدفة للصادرات؛ ونحاول فتح طريق للتصدير منها

الوفاق/وكالات- أعلن مديرعام غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة الإيرانية أن قيمة تجارة سورية تبلغ نحو ٦ مليارات دولار سنوياً.

وأشار عبدالأمير ربيهاوي، أمس الثلاثاء، إلى أهداف مؤتمر "إعادة إعمار سوريا.. الفرص المتاحة وحصة الشركات الإيرانية" المقرر عقده في طهران بتاريخ ٤ مارس/ آذار ٢٠٢٤، وقال: سورية هي إحدى الدول التصديرية المستهدفة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.. وبعد الأزمات العسكرية في سوريا، زاد اهتمام رجال الأعمال الإيرانيين والسوريين أكثر من ذي قبل.

وأكد ربيهاوي على ضرورة تقديم معلومات عن الوضع السياسي والاقتصادي في سوريا لرجال الأعمال الإيرانيين، وأضاف: شركات التصنيع والتصدير الإيرانية رحبت بهذا المؤتمر، لذا كان علينا في النهاية وضع سقف لحضور الشركات الإيرانية.. وأخيراً، تم اختيار ١٥٠ شركة إيرانية للمشاركة في هذا المؤتمر.

وأعلن مديرعام غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة عن حضور السفير السوري في طهران بهذا المؤتمر، وقال: كما سيشارك في هذا المؤتمر محمدصادق معتمديان حاكم محافظة آذربايجان الغربية كضيف خاص. كما يشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن الجهات الحكومية وأمانة اللجنة المشتركة بين البلدين وأعضاء غرفة التجارة الإيرانية - السورية المشتركة وبعض أعضاء غرفة التجارة الإيرانية.

وبحسب ربيهاوي، فان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو في الأساس التعريف بفرص الدخول الى الأسواق السورية ودخول شركات الخدمات الفنية والهندسية وإعادة إعمار المصانع وتوريد السلع التي تحتاجها سوريا.

مشاكل التجارة مع سورية

وأشار مديرعام غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة إلى عدد من المشاكل التي تواجه التجارة مع سورية، وأضاف: بما أن مسؤولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسورية حاضرون في المؤتمر، فلا شك أننا سنجد حلاً للتغلب على هذه المشاكل وإزالة عوائق التصدير.

وتابع: برنامج المعرض وحضور الشركات الإيرانية في المعارض السورية سيبدأ اعتباراً من شهر أيار/ مايو من العام الجاري، وسيتم تعميم هذا البرنامج على رجال الأعمال الإيرانيين، ونأمل أن تقام معارض مثمرة لإظهار قدرات إيران الإنتاجية والتصديرية.

وأوضح ربيهاوي أن تجارة سورية تبلغ نحو ٦ مليارات دولار، وقال: سورية لديها مليار دولار صادرات و٥ مليارات دولار واردات؛ وبالنظر إلى السياسات المتوافقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يمكن أن تصبح هذه الدولة واحدة من البلدان المستهدفة لصادراتنا. وأضاف: بلا شك سيكون لدينا القدرة على استيراد البضائع من سوريا إلى إيران، وهو ما يمكن أن يخفض الميزان التجاري بين البلدين إلى الحد الأدنى. كما نحاول فتح طريق للتصدير من سوريا إلى الدول الأخرى. وتابع: ميناء اللاذقية على البحر الأبيض المتوسط يمثل فرصة للصادرات إلى دول شمال أفريقيا.. وإذا تمكنا من تفعيل صادرات إيران من سوريا إلى الدول الأخرى، فقد أعدنا فتح ميزة تجارية مع سوريا.

تسهيل التجارة مع سورية

وأكد مديرعام غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة على تسهيل العملية التجارية مع سورية، وقال: في الماضي تم تحديد طريقين للصادرات إلى سورية: أولاً تم نقل البضائع من الحدود البرية إلى تركيا ومن ميناء مرسين في تركيا إلى اللاذقية. وفي الحالة الثانية، تم تحميل البضائع من ميناء بندرعباس في محافظة هرمزكان (جنوب إيران) إلى سوريا عبر الخليج الفارسي والبحر الأسود، وكان كلا هذين الطريقين طويلين ومكلفين؛ لكن الآن، مع إعادة فتح طريق العبور العراقي، سوف تصل البضائع إلى سوريا في يوم واحد، وحالياً أصبحت الشاحنات السورية والعراقية جاهزة لنقل البضائع إلى سوريا على حدود مهران في محافظة إيلام (غرب إيران).

عدم دخول البضائع الإيرانية إلى سورية

وانتقد ربيهاوي عدم إدخال البضائع الإيرانية إلى الأسواق السورية، وأضاف: السفير السوري أبلغنا أن جودة وسعر البضائع الإيرانية تنافسية؛ لكن بما أن البضائع الإيرانية لم يتم تعريفها بشكل صحيح إلى هذه السوق، لذلك لم تستطع أن تحصل على حصة كبيرة من هذه السوق؛ لكن مع خطط منظمة تنمية التجارة، سندخل البضائع الإيرانية إلى سلة الأسر السورية، وإذا تحقق هذا النجاح، يمكن لإيران أن تستولي على الأسواق السورية في مجال المواد الغذائية.

وفي الختام، أشار مديرعام غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة إلى إتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، وقال: التعريفات الجمركية المتفق عليها مع سورية أصبحت صفراً، وهذه إحدى مميزات التجارة مع سورية. كما توصلنا إلى إتفاقيات لتبادل العملات مع سوريا.

متابعة تنفيذ الإتفاقيات الثنائية

إلى ذلك، أكد رئيس مجلس الوزراء السوري حسين عرنوس، خلال لقائه يوم الإثنين السفير الإيراني بدمشق حسين أكبري والوفد المرافق، أكد ضرورة متابعة تنفيذ الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين وفق البرامج والجداول الزمنية المقررة، وبما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وشدد عرنوس على حرص الحكومة السورية لاتخاذ كل الإجراءات في سياق تطوير التعاون الثنائي وتذليل العقبات التي تعترضه وفتح آفاق جديدة للتعاون في المجالات كافة، مشيراً إلى أهمية الانطلاق بمشروعات مشتركة تعود بالمنفعة على الجانبين.

وتناول اللقاء، تعزيز التعاون في قطاعات الطاقة والنقل والتبادل التجاري والمصارف ورفع مستويات التنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية، وإقامة مشروعات صناعية استثمارية تشمل صناعة الجرارات والإطارات والحديد وحليب الأطفال، وغيرها من المشروعات ذات الأولوية للاقتصاد السوري، بما يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من منتجاتها، وذلك بالتعاون بين الحكومتين السورية والإيرانية وقطاعي الأعمال في البلدين.

في المقابل، أعرب السفير أكبري عن رغبة واستعداد العديد من الشركات الإيرانية للعمل في السوق السورية وتقديم الدعم للقطاعات الحيوية فيها، مؤكداً استمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تقديم كل ما يسهم بدعم الاقتصاد السوري لمواجهة الحصار المفروض على هذا البلد.

ربيهاوي: ميناء اللاذقية يمثل فرصة للصادرات إلى دول شمال أفريقيا.. وإذا تمكنا من تفعيل صادرات إيران من سوريا إلى الدول الأخرى، فقد أعدنا فتح ميزة تجارية معها

على هامش الاجتماع الوزاري الثالث عشر للمنظمة في أبوظبي

إيران تدعو لتعزيز التعاون بين الدول المنتظرة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

اعتبر وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني اجتماع وزراء المجموعة غير الرسمية للدول المنتظرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين هذه الدول.

وقال عباس علي آبادي، في كلمته خلال اجتماع المجموعة غير الرسمية للدول المنتظرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الذي عقد على هامش الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في أبوظبي يوم الإثنين: نحن سعداء بتشكيل هذه المجموعة في الوقت المناسب في عام ٢٠١٨، ويعد هذا الإجراء خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون بين الدول التي تنتظر العضوية في منظمة التجارة العالمية.

وثمن علي آبادي جهود أوزبكستان المتواصلة خلال فترة رئاسة المجموعة، وأضاف: إن إلتزام أوزبكستان بتسهيل الحوار والتعاون بين الحكومات المنتظرة للانضمام الى المنظمة يستحق الثناء.. واستناداً إلى الإنجازات التي تحققت حتى الآن، فان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عازمة على مواصلة تعزيز كفاءة هذه المجموعة. وتابع: نحن ممتنون لأمانة منظمة التجارة العالمية للعب دور في تشكيل ودعم هذه المجموعة، ونعتقد أن هذه المجموعة غير الرسمية هي منتدى مهم لتبادل الآراء والتوعية بقضايا واسعة النطاق داخل المنظمة.

وقال وزير الصناعة: إن زيادة الوعي بالتطورات داخل المنظمة، خاصة بالنسبة لحكومات المجموعة، أمر حيوي للتوجيه الصحيح والاستعداد لدخول المنظمة، ويظهر بيان المجموعة، الذي تمت الموافقة عليه، الإلتزام الجاد من قبل الحكومات المنتظرة للانضمام بالامتثال لمبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف. وأضاف: كما تعلمون فان الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعبت دوراً فعالاً في هذا البيان وتؤيده.

وفي هذا الاجتماع الذي عقد يوم الإثنين في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور نائب الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية، تمت مناقشة قضايا ومصالح الدول التي هي في قائمة الانتظار. وقال نائب الأمين العام للمنظمة: إن الدول التي أصبحت أعضاء في منظمة التجارة العالمية أظهرت أنه مع الدعم السياسي والجهود الطيبة، يمكن تحقيق عضوية المنظمة وأن تؤدي إلى وضع مربح للجانبين.

هذا والتقى وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني، على هامش الاجتماع، مع نظرائه من صربيا وساحل العاج والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت والنيبال وقطر والعراق وعمان ولبنان.

وفي هذه اللقاءات، أكد الوزراء المشاركون على توسيع التفاعلات الاقتصادية والتجارية والصناعية بين إيران ودولهم. وقال علي آبادي خلال لقائه مع وزير التجارة الصيني: الصين الشريك التجاري الأكبر لإيران، ونؤكد على توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين قدر الإمكان. في المقابل، أشار وزير التجارة الصيني إلى أن بلاده تدعم توسيع العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين، وقال: لقد دعمنا دائماً انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وسنواصل هذا الدعم.

من جهته، دعا وزير تجارة صربيا وزير الصناعة الإيراني لزيارة بلاده وإجراء المزيد من المحادثات لتوسيع التعاون. وصرح علي آبادي بصفته رئيس اللجنة المشتركة للتعاون بين إيران وصربيا، فهو مستعد لمواصلة دوره في استمرار التعاون.

وزير الصناعة الإيراني خلال لقائه وزير التجارة الصيني: الصين الشريك التجاري الأكبر لإيران، ونؤكد على توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين قدر الإمكان

كما دعا وزير الصناعة الإيراني وزير التجارة في ساحل العاج لزيارة معرض إيران الذي سيقام في طهران في مايو ٢٠٢٤.

إلى ذلك، قال نائب رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية: إن أبوظبي تستضيف فعاليات الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية بحضور ١٧٥ وفداً، ويتم في هذا الاجتماع التشاور حول القواعد واللوائح التي تحكم الأنشطة التجارة العالمية وإعادة بنائها في المستقبل.

وأضاف محمدصادق قنادزادة: إن فعاليات الاجتماع الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية انطلقت يوم الإثنين في أبوظبي وتستمر حتى ٢٩ فبراير الجاري، ويتطلع المشاركون إلى الإستفادة من إنجازات مؤتمر التجارة العالمي الثاني عشر والتي كانت إنجازات عظيمة في مجال الثروة السمكية والأمن الغذائي والتجارة الإلكترونية. وتابع: إن منظمة التجارة العالمية تأسست عام ١٩٩٥ وتشرف على قواعد وأنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر الوزاري للتجارة العالمية يعقد أيضاً كل عامين لتنفيذ القرارات ومراجعة وتجديد وتوسيع المعاهدات التي تشكل نظام التجارة العالمية.

يشار إلى أن المجموعة غير الرسمية للدول التي في قائمة الانتظار للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتكون من ٢٤ دولة، وتم تشكيل المجموعة عام ٢٠١٨ وتمثل مصالح هذه الدول وتسعى لتسهيل عملية انضمامها إلى هذه المنظمة الدولية.